النظام الاقتصادى العالمى

واتفاقية الجات

بقلم

د / حسين حسين شحاتة

الطبعة الأولى

1418 هـ - 1998 م

● الكتاب : النظام الاقتصادى العالمى واتفاقية الجات .

● الكاتب : حسين حسين شحاتة.

● الناشر والتوزيع: دار البشير للثقافة والعلوم - طنطا أمام كلية التربية النوعية

تليفاكس 302404 ، 308909 ☎ 210907 - 228277

● التجهيز الفنى : الندى للتجهيزات الفنية .المحلة الكبرى .منشية البكرى

ص . ب 265 تليفاكس : 228277

● الإيداع القانونى : 15193 / 1997 .

● الترقيم الدولى : I . S . B . N . 977-278-052-6

تقديم عام

من أهم مقاصد اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة المعلنة تحرير التجارة العالمية وإزالة كافة القيود والعقبات التى تقف حائلاً أمام قوى السوق وآلياته لممارسة دورها الطبيعى من خلال بعض الاتفاقيات السياسية ، أى الرجوع إلى القوانين الطبيعية للحركة الاقتصادية التى تقوم على المنافسة الحرة وإزالة كافة القيود وذلك لصالح الإنسانية ، وهذا هو الهدف النبيل المعلن ، ولكن ربما أن من وراء ذلك أهدافاً خفية أخرى غير معلنة تتحقق من خلال التطبيق العملى .

ويتطلب الأمر دراسة جدوى انضمام الدول الإسلامية إلى هذه الاتفاقية والمنظمة ، وهل هناك بديل لذلك ، وهذا يقود إلى دراسة مقومات إقامة سوق إسلامية مشتركة ، وبيان أثرها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحرير الإرادة السياسية للدول العربية والإسلامية .

هذه النقاط السابقة ستكون موضوع التحليل والبحث فى هذه الدراسة والتى خططت بحيث تقع فى ثلاثة مباحث نظمت على النحو التالى :

المبحث الأول:

المعالم الأساسية للنظام الاقتصادى العالمى الجديد .

المبحث الثانى:

آثار النظام الاقتصادى العالمى الجديد على اقتصاد الأمة الإسلامية .

المبحث الثالث:

موجبات إنشاء السوق الإسلامية المشتركة



الفصل الأول

المعالم الأساسية للنظام الاقتصادى العالمى الجديد

المعالم الأساسية
للنظام الاقتصادى العالمى الجديد

(1 ـ 1) مؤسسات النظام الا قتصادى العالمى الجديد

يعتبر النظام الإقتصادى العالمى الجديد أحد روافد النظام العالمى الجديد والذى تهيمن عليه الدول الكبرى والغنية لتحقيق مآرب لها على حساب الدول النامية أو المتخلفة . ويقوم النظام الاقتصادى العالمى الجديد على ثلاث مؤسسات رئيسية هى :

1 ـ صندوق النقد الدولى (I M F) .

2 ـ البنك الدولى للإنشاء والتعمير (I B R D) .

3 ـ اتفاقية الجات (G A T T) . والمنظمة العالمية للتجارة (W T O) .

وفيما يلى نبذة موجزة عن طبيعة أغراض كل مؤسسة من هذه المؤسسات .

(1 ـ 2) طبيعة وأغراض صندوق النقد الدولى :

أنشأ هذا الصندوق بموجب اتفاقية (برتيون وورز) سنة 1944 ، وبدأ نشاطه الفعلى فى مارس 1947 م .

ويقوم صندوق النقد الدولى بمنح الدول الأعضاء قروضاً قصيرة الأجل لتحقيق التنمية الاقتصادية بشروط معينة ، ويضع الإجراءات والقواعد التى تضمن عدم انغماس تلك الدول فى الديون .

وإذا رفضت بعض الدول المقترضة سداد ديونها فإن هناك بعض العقوبات يفرضها الصندوق عليها وله الحق فى تقديم المعونة الفنية اللازمة لإصلاح الاختلال النقدى فى موازنة الدول الأعضاء . كما قد يطلب من بعض الدول بتخفيض عملتها بنسبة معينة .

من أهم أغراض صندوق النقد الدولى ما يلى :ـ(1)

1 ـ التشاور لحل مشكلات العالم النقدية .

2 ـ تحقيق الثبات قدر الإمكان لأسعار الصرف والتقليل من تنافس الدول على تخفيضها .

3 ـ تسهيل تنمية التجارة الدولية من أجل النهوض بمستويات الدخل الحقيقى والتشغيل وتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء .

4 ـ تطبيق نظم المدفوعات المتعددة الأطراف لتغطية المعاملات الجارية بين الدول الأعضاء .

5 ـ تخفيض قيود الصرف التى تعوق انتعاش التجارة الدولية .

6 ـ توفير الموارد المالية اللازمة لبعض الدول الأعضاء لمواجهة ما يطرأ من اختلال على موازين مدفوعاتها بما يجنبها الاضطرار لإجراءات تضر بالاستقرار الداخلى أو بمستوى الدخل والتشغيل .

7 ـ تقويم النصائح والاستشارات الفنية للدول الأعضاء بهدف تدعيم حرية التجارة بينهما .

(1 ـ 3) طبيعة وأغراض البنك الدولى للإنشاء والتعمير:

ترجع نشأة البنك الدولى للإنشاء والتعمير(I.B.R.D) إلى مؤتمر (برتيون وودز) عام 1944 م حيث دعت الحاجة إليه بعد أن سببت الحرب العالمية الثانية تدهوراً فى المبادلات المتعددة الأطراف فضلاً عما خلفته من تدمير فى الأموال والأرواح ساد انجلترا وفرنسا وألمانيا وغيرها من الدول الأوربية ، مما استلزم علاجاً سريعاً لإعادة البناء والتعمير .

وقد بدأ البنك أعماله فى يونيه 1946 م ومقره مدينة واشنطن . ويطلق عليه بنك العالم .

5 ـ التحقق من عدم تمكن المقترض من الحصول على القرض بشروط معقولة من أى مصدر آخر .

(1 ـ 4) طبيعة وأغراض اتفاقية الجات : ـ(3)

إن كلمة الجات هى الحروف الأولى بالإنجليزية لتعبير الاتفاقيات العامة على الرسوم الجمركية والتجارة .

General Agreement on Tariffs and Trade

وهى تعود فى تاريخها إلى عام 1947 م عندما اجتمعت 23 دولة صناعية فى جنيف للنظر فى تحرير التجارة وفتح الأبواب بين هذه الدول وإلغاء الحواجز فيما بينها ، ونظمت الجات منذ إنشائها ثمانى جولات هى : مفاوضات جنيف 1947 م ـ مفاوضات أنبى 1949 م ـ مفاوضات توراكوابى 1950 ـ 1951 م ثم مفاوضات جنيف 1955 ـ 1965 وجولة ويلون 1959 ـ 1962 . وجولة كيندى 1962 ـ1967 وجولة ويلون 1959 ـ 1962 وجولة كيندى 1962 ـ 1967 وجولة طوكيو 1973 ـ 1974 . أى أن عقبت اتفاقيات 1947 سبع جولات أخرى بعضها استمرت سنة والأخرى استغرقت سبع سنوات . . ومنها الجولة الأخيرة فى أورجواى واستغرقت مفاوضات جولة أورجواى أكثر من سبع سنوات ، إذ تم إعلان بداية الجولة عام 1986 وتم التوصل إلى اتفاقاتها مبدئياً فى نهاية عام 1993 ووقعت عليها دول العالم فى

مراكش فى ربيع عام 1994 وتم إعلان البدء فى جولة أورجواى (Uruguay Round) بعد أن كانت جولة طوكيو لتحرير التجارة السلعية (Tokyo Tound)من 1973 إلى 1979 م ، وقد استنفدت معظم أهدافها حيث أصبحت معظم التجارة السلعية ـ باستثناء المنسوجات والملابس ـ مشمولة بأحكام اتفاقية الجات ولقد بدأ سريان هذه الاتفاقية بالتدرج منذ أول يناير 1948 م .

ولقد بلغ عدد الدول الموقعة عليها 117 دولة وذلك حتى عام 1993 م . ومما يجب التأكيد عليه أن معظم الدول المنضمة إلى اتفاقية الجات لم تشترك فى المفاوضات ولكن الذى اشترك فعلاً فى المفاوضات هو عدد من الدول الغنية تقودها الولايات المتحدة ، وتضم المجموعة الأوربية وبعض دول شرق آسيا ، وعدد الدول التى وقعت الاتفاقية وحددت خطواطها العريضة بلغ 27 دولة أما باقى الدول التى وافقت على الاتفاقية دون أن تستشار ، وكلها من دول العالم الثالث . . . ولم تستطع الدول النامية أن تغير من الاتفاقية .

من أهم أغراض اتفاقية الجات ما يلى : ـ

1 ـ تحرير تجارة السلع الزراعية بالإضافة إلى السلع المصنوعة .

2ـ تحرير تجارة المنسوجات والملابس .

3ـ تحرير عمليات حقوق الملكية الفكرية .

4ـ تحرير المبادلات التجارية والتدفقات المالية الناتجة عن العقود الحكومية والضخمة .

5ـ تحرير تجارة الخدمات .

(1ـ5) طبيعة وأغراض المنظمة العالمية للتجارة (WTO)

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة امتداداً لاتفاقية الجات وتمثل أحد أركان النظام الإقتصادى العالمى الجديد . ويرمز لها بالرمز WTO وتشير هذه الحروف إلى World Trade Organization وتختص بأعمال إدارة ومراقبة وتصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية على أساس المبادىء التى تم إقرارها فى اتفاقيات الجات كما تقوم بالإشراف على تطبيق اتفاقيات جولة أورجواى لتحرير التجارة الدولية والتى تستغرق مدة تنفيذها 10 سنوات أى حتى مطلع العام2005م(4) .

« وستعمل المنظمة العالمية للتجارة مع كل من البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى لإقرار وتنفيذ معالم النظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى يتميز بوحدة السوق العالمية

. . ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات دولية تعمل بصورة متناسقة وليس متصارعة إضافة إلى نظام القوة والنفوذ يأخذ شكلاً أقرب ما يكون للهرم المتدرج تقف على قمته ثلاث قوى اقتصادية كبرى هى أمريكا الشمالية والاتحاد الأوربى واليابان ، وتقع فى قاعدته الدول النامية الفقيرة » .

من أهم أغراض المنظمة العالمية للتجارة ما يلى:

1 ـ إدارة وتنفيذ أغراض اتفاقية التجارة الدولية (الجات) وتكون هى الأساس فى هيكل تحقيق أغراضها .

2 ـ إدارة وتنظيم وتحديد المناقشات بين الأعضاء فى الشئون المحددة بالاتفاقية وملاحقها ، ومتابعة تنفيذ ما تسفر عنه تلك المناقشات التى يتفق عليها على مستوى مؤتمر الوزراء .

3 ـ إدارة وتنفيذ القواعد والإجراءات الحاكمة لتسوية الخلافات .

4 ـ مراجعة سياسة التجارة العالمية وإعادة النظر فيها .

5 ـ التعاون مع صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير لوضع السياسة الإقتصادية العامة .

تقويم النظام الاقتصادى العالمى الجديد :ـ

من أهم معالم النظام الاقتصادى العالمى الجديد ما يلى :

1 ـ أن فكرة إنشاء مؤسساته منذ 1944 نبعت من الدول الكبرى المسيطرة على اقتصاد العالم نظراً لتقدمها الصناعى والزراعى والخدمى ، وتحتاج إلى الخامات للإنتاج والأسواق لتصريف ذلك الإنتاج ، ومن ثم كانت تضع من الشروط ما يحقق مآربها ، ولا يتوقع أنها قد تجامل دول العالم الثالث .

2 ـ يسيطر على وضع السياسات واتخاذ القرارات فى مؤسسات النظام الاقتصادى العالمى الجديد الدول الكبرى ، وأن دورالدول العالم الثالث ومنه الدول الإسلامية هامشى جداً ، بل أنها لم تشترك بفاعلية فى مناقشات بنود الاتفاقيات .

3 ـ لم تقم دول العالم الثالث بالدراسة المتأنية لبنود اتفاقيات مؤسسات النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

4 ـ يعتبر النظام الاقتصادى العالمى الجديد جزء من النظام العالمى الجديد والذى يقوم على سيطرة قلة من الدول وعلى رأسهم أمريكا على مقدرات العالم ، وهذه حقيقة يؤكدها تحيز هذه الدول لإسرائيل والصرب والروس .

يتضح من التحليل الموجز أن :

النظام الاقتصادى العالمى الجديد أصبح واقعاً ، ولن تستطيع دول العالم الثالث والدول الإسلامية أن تغير فى بنود مؤسساته لأن معظم هذه الدول تقع تحت هيمنة الدول الكبرى والتى تسيطر على اقتصاد الأمة الإسلامية .

ويثار تساؤل هو : ما هو البديل الإسلامى له ؟ هذا ما سوف تتعرض له الدراسة بشىء من التفصيل فى المباحث التالية .

❊ ❊ ❊



الفصل الثانى

آثار النظام الاقتصادى العالمى الجديد على اقتصاد الأمة الإسلامية

آثار النظام الاقتصادى العالمى الجديد على اقتصاد الأمة الإسلامية

(2-1) أثر النظام الاقتصادى العالمى الجديد على الصناعة فى الدول الإسلامية النامية .

مما لا شك فيه أن عملية إطلاق آليات السوق سوف يكون لها تأثيرات سلبية على قطاع الصناعة فى الدول الإسلامية النامية، فلا يوجد فى أى دولة إسلامية صناعة وتكنولوجيا تمكنها من الصمود أمام المنافسة غير المتكافئة من الدول الكبرى والتى تتميز بالإنتاج الوفير الكبير وانخفاض تكلفة وحدة الإنتاج . فالمنافسة ستكون غير عادلة وإن كانت الإتفاقية تتيح للدول النامية 10 سنوات لتطوير قدراتها للتمكن من المنافسة فى العالم الجديد إلا أن هذه الفترة قليلة جداً .

ومن بين وسائل الدول الصناعية الكبرى للسيطرة على أسواق الدول الإسلامية النامية هى الإغراق ، ويعنى بيع السلعة بأقل من تكلفة التصنيع وهذا ما يصعب على الدول الإسلامية

النامية القيام به وهذا سوف يؤدى إلى تصفية الصناعة فى معظم تلك الدول الإسلامية التى لا تقوى على المنافسة وتخرج من الأسواق ، ويصبح سوق الدول الإسلامية النامية خالياً للصناعة الأجنبية ، بعد ذلك تقوم تلك الدول الصناعية الكبرى برفع السعر واحتكار السوق ، ولا تستطيع الدول الإسلامية النامية وضع أى شكل من أشكال الحماية للصناعات بها لأن هذا يعارض بنود الاتفاقيات التى التزمت بها . والنتيجة هى صعوبة صمود الصناعات الوليدة فى الدول الإسلامية النامية أمام المنافسة وعودتها إلى المساهمة بالمواد الخام عالمياً مرة أخرى بل إن أسعار هذه المواد الخام سينخفض حتمياً .

(2-2) أثر النظام الاقتصادى العالمى الجديد على الزراعة فى الدول الإسلامية النامية .

تنص بنود التجارة للسلع الزراعية بالإتفاقية على تخفيض الدعم الداخل للإنتاج الزراعى فى الدول المتقدمة بنسبة 20٪ خلال 6 سنوات وفى الدول النامية بنسبة 13.3٪ خلال مدة 10 سنوات على مستوى جميع المنتجات وإلغاء دعم التصدير للمنتجات الزراعية .

والمتوقع أن ترتفع أسعار الصادرات من الدول الزراعية

المتقدمة وهذا يؤدى إلى زيادة تكلفة استيراد الغذاء بالدول الإسلامية النامية كما أن التخوف موجود من ضعف استفادة الدول الإسلامية النامية من إزالة الحواجز مع لجوء الدول المتقدمة إلى التشديد فى مراقبة الجودة والالتزامات بالمواصفات القياسية والحجز الزراعى ، وهى شروط لا تقدر عليها الدول الإسلامية النامية ، خاصة وأن الاتفاقية قد وضعت أساساً كمحاولة لعلاج المشاكل التى تمر بها اقتصاديات الدول الكبرى لمواجهة الكساد والبطالة ، فهى عندما تقول إزالة الحواجز فهى تعنى إزالة الحواجز بالدول النامية لتوسيع مجال تصريف منتجاتها .

* وفيما يتعلق بإزالة الحواجز فالمسألة تتكون من شقين :

أ ـ ليس لدى الدول الإسلامية النامية ما تستطيع تصديره .

ب ـ إذا كان لديها ذلك فإنها ستواجه بقيود الجودة والمواصفات القياسية التى لا تقدر عليها فى الأمد القصير والمتوسط .

ومن ناحية أخرى سوف تستورد الدول الإسلامية النامية المنتجات الزراعية بأسعار عالية ، ولا تستطيع دعمها وفق شروط الاتفاقية ، والنتيجة المتوقعة لهذا كله هو :

1 ـ إلغاء دعم المواد الغذائية الذى كانت تقوم به الدول الإسلامية النامية وهذا يقود إلى ارتفاع الأسعار .

2 ـ ارتفاع أسعار المواد الغذائية التى تصدرها الدول الكبرى إلى دول العالم الثالث بسبب الاحتكار والمنافسة غير المتكافئة وبسبب قيود الجودة وشروط المواصفات العالمية .

3 ـ تصبح أسواق الدول الإسلامية النامية مفتوحة أمام المنتجات الزراعية الواردة من الدول الكبرى .

(2ـ3) أثر النظام الاقتصادى العالمى الجديد على الأنشطة الخدمية فى الدول الإسلامية النامية

تشمل تجارة الخدمات التى دخلت اتفاقية الجات الأخيرة ما يلى :ـ

(خدمات السفر ، وتشمل على السياحة التعليم والرعاية الطبية . وخدمات النقل الدولى وتشمل على خدمات النقل البحرى والجوى والبرى . وخدمات الاتصالات الدولية السلكية واللاسلكية . وخدمات التأمين الدولى ، وتشمل خدمات التأمين البحرى والجوى والبرى . والخدمات المصرفية والمالية والدولية . وخدمات الملكية الفكرية أى تحرير عمليات الاختراعات والابتكارات من القيود عليها . وخدمات الاستشارات الهندسية وأعمال التشييد والمقاولات والمبانى) (6)

ففى مجال مثل الخدمات المصرفية فإن أوضاع البنوك فى الدول الإسلامية النامية لا تمكنها من المنافسة العالمية ، وكذلك

الحال فى مجال الخدمات والاستشارات الهندسية وأعمال التشييد .

وبهذا سوف تسيطر الدول الكبرى المتقدمة على تجارة الخدمات حيث إنه طبقاً لاتفاقيات جولة أورجواى فإن الفرصة كبيرة للشركات العملاقة المتخصصة فى قطاعات التأمين والمصارف والخدمات الملاحية ، وغيرها أن تمد أذرعها الطويلة القوية إلى أسواق الدول الإسلامية النامية لتحصل على نصيب كبير من عائد الخدمات فى هذه الأسواق .

(3ـ2) التحديات التى تواجه الدول الإسلامية النامية فى ظل النظام الاقتصادى العالمى الجديد

توجد كثير من التحديات التى تواجه الدول الإسلامية النامية بسبب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومن أهم هذه التحديات ما يلى : ـ

1 ـ مشكلة الأسعار :

فقد تم الاتفاق على إلغاء عدد من أدوات السياسة الاقتصادية المرتبطة بمسألة الدعم وهذه الأدوات هى : ـ

أ ـ سياسات دعم الأسعار .

ب ـ سياسات دعم الدخل المرتبطة بالإنتاج .

ج ـ إعانات الدعم الداخلى .

وإلغاء الدعم للإنتاج الزراعى يؤدى إلى رفع الأسعار فى الدول النامية نتيجة ارتفاع أسعار الصادرات من الإنتاج الزراعى وزيادة تكلفة الغذاء وهذا سيكون على حساب الدول النامية .

2 ـ تخفيض الجمارك :

مما لا شك فيه أن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المختلفة المستوردة فى القطاعات المختلفة سيؤدى إلى حدوث عجز فى الموازنة العامة للدول الإسلامية النامية بسبب انخفاض جانب الإيرادات بسبب انخفاض الجمارك .

3 ـ مشكلة البطالة :

تعتبر مشكلات البطالة الناجمة من المنافسة الشديدة للصناعة والزراعة من أخطر المشكلات التى تواجه الدول الإسلامية ، لذلك يجب دراسة سبل التغلب عليها .

4 ـ مشكلة الدخول فى الأسواق :

بالنسبة للأسواق العالمية فإن لكل سوق من هذه الأسواق سماته وخصائصه المميزة له والمفاتيح الخاصة فيه ويمكن تصنيف هذه الأسواق على سبيل المثال إلى : (7)

ـ أسواق مفتوحة أى لا يوجد قيود على الدخول فيها

ومتروكة لقوى العرض والطلب .

ـ أسواق تتحكم فيها الحكومات ولا يمكن دخولها إلاّ بالاتفاقيات الحكومية .

ـ أسواق تتحكم فيها قوى معينة لا يمكن دخولها إلا عن طريق هذه القوى .

ـ أسواق تشترط للتعامل فيها يكون من خلال أحد أبناء شعبها (الكفيل) .

وللدول دور كبير لتحديد طبيعة وخصائص كل سوق وتوجيه وإرشاد المنتجين والمصدرين لأساليب ووسائل الدخول لهذه الأسواق ، وهنا تظهر مشكلة للدول الإسلامية كيفية الولوج إلى هذه الأسواق فى ظل المنافسة الشديدة .

وبذلك يجب على الدول الإسلامية النامية دراسة المشكلات السابقة وغيرها فى ظل النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، والبحث عن الحلول لها .

وهناك من يرى أن انضمام الدول الإسلامية النامية إلى مؤسسات النظام الاقتصادى العالمى الجديد سوف يحفزها على تحسين الجودة والالتزامات بالمواصفات العالمية . وهذا الرأى له نصيب قليل من الصحة لو أن المنافسة بين الدول الكبيرة المتقدمة والدول الإسلامية النامية متكافئة .

ما هو الحل للمشكلات السابقة ؟

من الاقتصاديين من يرى الإستسلام للأمر الواقع وتكييفه بما يتلاءم مع التحديات وتعتبر العشر سنوات الممنوحة كافية لذلك .

ومنهم من يرى حتمية إقامة السوق الإسلامية المشتركة يسبقها تكامل وتنسيق اقتصادى ، وهذا الرأى ما سوف نتعرض له تفصيلاً فى المبحث الثالث مع بيان الأهداف والمقومات والمعوقات وكيف السبيل ؟

*** وسوف تحقق السوق الإسلامية بعض التكامل والتنسيق من خلال الآتى :**

1 ـ حرية انتقال العمالة بين الدول الإسلامية وتهيئة أسباب وظروف العمل الحر ، ولا يجوز تفضيل وتشغيل الأجنبى على المسلم ما لم توجد أسباب يجيزها الشرع فى هذا الأمر .

2 ـ حرية انتقال رؤوس الأموال واستثمارها فى الدول الإسلامية فى ضوء صيغ الاستثمار الإسلامى وفيما يحقق الخير للمسلمين .

3 ـ حرية انتقال البضائع والمنتجات والخدمات بين الدول الإسلامية ، وأن يعاد النظر فى الحواجز المصطنعة بينها .

(3 ـ 2) موجبات إنشاء السوق المشتركة :

لقد اهتم الإسلام بسوق المسلمين ووضع الضوابط اللازمة لها ، لأنها أساس البناء والاقتصاد الذى تقوم عليه المعاملات الصحيحة وعصب الحياة وشريانها النابض . . . إن قيام السوق الإسلامية المشتركة عاملاً رئيسياً فى تحقيق الوحدة الإسلامية المنشودة ، وهذا ما قام به رسول الله ـ ﷺ ـ عندما هاجر من مكة إلى المدينة حيث بنى للمسلمين سوقاً (9)

إن هذا المطلب ليس عزيزاً على أولياء الأمور المخلصين لدينهم والصادقين فى تحمل مسؤولياتهم تجاه بارئهم وأمتهم وتاريخهم ، واقتداءً برسولهم .

إن السوق الإسلامية المشتركة هى الجسر الذى نعبر عليه لتفادى الخسائر الفادحة التى ستصيبنا بعد أن وقعت البلاد الإسلامية النامية على اتفاقية الجات الدولية ، إذ يجب أن تتفق على حد أدنى من حرية التجارة فيما بينها .

وتأتى حتمية إنشاء السوق الإسلامية المشتركة من الموجبات الآتية :

1 ـ إن هذا العصر هو عصر التكتلات ، والدول الإسلامية أحرى ما تكون إلى التكتل والوحدة خاصة فى مجال الاقتصاد . لتقف أمام الدول والأحلاف الأخرى موقف الند للند للدفاع عن

مصالحها وتحقيق الرفاهية والرخاء والكرامة لشعوبها . . إن الوضع الدولى المعاصر يفرض على الدول الإسلامية أن تتعاون فيما بينها لتحافظ على مصالحها لأن الانعزالية أصبحت خطراً محققاً على أية دولة من الدول مهما أوتيت من القوة ومن الإمكانيات الطبيعية والبشرية .

ومن هنا نشأت التكتلات والتجمعات على صعيد الاتحاد فى دولة واحدة ، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية . أو التعاون بين دول أوربا الغربية لتشكيل وحدة شاملة ، أو بين دول تجمعها رابطة اللغة مثل دول الكومنولث أو الفرنكوفون .

وهذا التكتل فى الميدان العالمى هو من سنن الحياة ، لأن الضعيف إن لم يتعاون مع غيره يكون فريسة سهلة للقوى .

2 ـ حتمية التضامن الإسلامى بين الدول الإسلامية ، وقد تم عقد أول مؤتمر قمة إسلامى فى التاريخ الحديث فى أيلول 1969 م وتم الاتفاق على إنشاء أمانة عامة للمؤتمر الإسلامى ، لمتابعة مقررات المؤتمر فى دورات انعقاده المتتابعة ، وأكد المؤتمر مجدداً على قيام الحكومات المشتركة بالتشاور سوية بغرض تعزيز تعاون وثيق ومساعدة مشتركة فى المجالات الاقتصادية والتقنية العلمية والثقافية والروحية المنبثقة من تعاليم الإسلام الخالد لمصلحة المسلمين والبشرية جمعاء . وتعتبر السوق

الإسلامية المشتركة رمزاً لتطبيق قرارات هذا المؤتمر .

(3 ـ 3) مقومات السوق الإسلامية المشتركة :ـ

يضم العالم الإسلامى أكثر من 50 دولة منها : دولاً ذات دخل منخفض ، دولاً ذات دخل متوسط ، ودولاً مرتفعة الدخل تتمثل فى مجموعة الدول العربية البترولية الواقعة فى الخليج والجزيرة العربية وليبيا . وبلغ عدد سكان العالم الإسلامى أكثر من مليار نسمة وفقاً للتقديرات الإحصائية الدولية عام 1990 ويوجد بين هذه الدول كل مقومات التكامل الإقتصادى من أهمها ما يلى (10) :ـ

1 ـ توزيع الموارد الطبيعية فى الدول الإسلامية :

يتسم العالم الإسلامى بترامى أرجائه المختلفة شرقاً وغرباً ، ومن ثم تنوع المناخ والتربة والتضاريس وما يرتبط بذلك من ثروات طبيعية أو موارد أولية فهناك الدول الإسلامية البترولية والتى يرتفع فيها متوسط الدخل إلى المستويات العالمية مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة والسعودية وقطر والبحرين ، كما يوجد تفاوت واضح فى توزيع السكان على مستوى الدول الإسلامية حيث نجد بعض الدول مثل أندونيسياوباكستان وماليزيا ومصر وبنجلاديش وغيرها تعتبر من الدول مزدحمة السكان بينما توجد دول أخرى مثل دول الخليج والصومال

وموريتانيا قليلة السكان ، وهذا التنوع فى الموارد الطبيعية يساعد فى تحقيق التكافل بين الدول الإسلامية .

كما يوجدداخل الدول الإسلامية الفحم والغاز الطبيعى مثل أفغانستان وباكستان ، ودول أخرى لديها الفوسفات والبن والكاكاو والألومنيوم والنحاس ، وبينما يوجد لدى بعض الدول الموارد الزراعية والثروة الحيوانية مثل الصومال والسودان وموريتانيا ويوجد الجوت لدى بنجلاديش وباكستان ويمتلك العالم الإسلامى أكبر رقم من إنتاج البترول العالمى ومعظم مصادر الطاقة ويمتلك أيضاً أكبر احتياطى عالمى . ويوجد لديه العديد من الموارد الأولية والخام مثل البن والشاى والكاكاو والمطاط والفوسفات والجوت والقطن والحديد والنحاس والذهب والماس واليورانيوم وينتج 9٪ من إنتاج العالم من الغاز الطبيعى ، 31٪ من البترول . واحتياطى 42٪ ، 70٪ على التوالى من الاحتياطى العالمى عام 1985 ، وهذا التنوع فى الثروات الطبيعية يساعد فى تحقيق التكامل الإقتصادى بين الدول الإسلامية .

2ـ تنوع المناخ والنشاط الاقتصادى :

يؤدى تنوع الموارد الطبيعية وتنوع المناخ إلى تنوع مماثل فى النشاط الاقتصادى داخل الأمة الإسلامية ، وهذا يمكنها من تحقيق التكامل والتنسيق بينها .

فتوجد بعض الدول تعتمد على النشاط الزراعى مثل السودان والعراق وسوريا ومصر ولبنان وفلسطين والصومال نتيجة وجود الأنهار والعيون واعتدال المناخ . ودول يعتمد اقتصادها على البترول والصيد مثل دول الخليج . وتستورد هذه الدول 80٪ من إجمالى الاستهلاك من السلع الغذائية والزراعية وغير الزراعية وتمتلك دولة واحدة وهى السعودية حوالى 3/1 المراعى فى الوطن الإسلامى (85 مليون هتكاراً) وكذلك توجد المراعى فى موريتانيا والجزائر والصومال والسودان والمغرب . وبالنسبة للدول الإسلامية التى ترتفع فيها نسبة مساهمة الصناعة فى تحقيق الدخل المحلى تهتم أساساً بالصناعات الاستخراجية المتصلة بالنفط والتكرير مثل الإمارات العربية المتحدة وليبيا والسعودية والكويت والجزائر فهذا التنوع يعطى قوة اقتصادية ويوجد مناخاً للتكامل والتنسيق بينها .

3ـ توافر عوامل الإنتاج فى الدول الإسلامية :

يتوافر لدى الدول الإسلامية كل عوامل (عناصر) الإنتاج وتحليل ذلك على النحو التالى :

أ ـ عنصر العمل :

يبلغ عدد سكان العالم الإسلامى أكثر من مليار نسمة ، ويبلغ معدل نمو السكان بها 2.5٪ سنوياً . وتوجد قوة عاملة

كبيرة فى مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية الحرفية فى بعض الدول ، وتعانى دول أخرى من نقص السكان وبالتالى نقص القوة العاملة فى كل التخصصات . ويعمل نسبة كبيرة من القوة العاملة فى القطاع الزراعى وتبلغ النسبة 70٪ من إجمالى العاملين . وتوضح الإحصاءات الدولية أن 50٪ من سكان الدول الإسلامية فى سن العمل والإنتاج أى ترتفع نسبة العمالة فى العالم الإسلامى خاصة فى الدول المزدحمة بالسكان ، وهذا يمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية فى الدول الإسلامية .

ب ـ عنصر رأس المال :

تعتبر الدول الإسلامية من أغنى دول العالم فيما لديها من رؤوس أموال ناتجة عن الثروات النفطية مثل دول (أوبك) . وتقدر استثمارات دول الخليج العربى خارج الدول الإسلامية عام 1987 م ونحو 300 مليار دولاراً أما حجم رؤوس الأموال العربية فى الخارج فيقدر بما يتراوح بين 460 ـ 620 مليار دولار ، وحجم الودائع العربية فى البنوك الدولية الغربية أكثر من 280 مليار دولار يستثمر 25 ٪ منها فى صورة مشروعات قصيرة الأجل . . وبالنسبة للقروض من البنوك العربية الدولية تشير الإحصاءات إلى تنازل هذه القروض المقدمة إلى الدول العربية و الإسلامية ، ولو استثمرت هذه الأموال فى البلاد الإسلامية لحققت طفرة إقتصادية عالية .

جـ ـ عنصر الأرض :

تبلغ حجم الأرض الزراعية القابلة للزراعة نحو 1500 مليون هتكار بالإضافة إلى الثروات النفطية والمعدنية المتعددة والمتنوعة . . وتوجد أراضى إسلامية صحراوية وأخرى جبلية يمكن الاستفادة منها فى أنشطة غير زراعية لتخدم عملية التكامل الإقتصادى بين الدول الإسلامية .

د ـ عنصر التنظيم :

يوجد فى العالم الإسلامى العديد من بيوت الخبرة والمعاهد والأكاديميات العلمية المتخصصة ، ورجال الأعمال الذين لديهم الخبرات العملية والعلمية أى أن عنصر الإدارة والتنظيم متوفر ولكن للأسف يستعان بغيره من الخبرات الأجنبية .

يتضح من التحليل السابق أن مقومات السوق الإسلامية المشتركة موجودة وخصوصاً إذا أضفنا إليها بل يقع فى مقدمتها مقوم القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية والعادات الإسلامية التى تمثل القاعدة الأساسية لهذا المفهوم .

(3ـ4) معوقات السوق الإسلامية المشتركة :

لقد وضح أمامنا من الصفحات السابقة أن مقومات إنشاء سوق إسلامية موجودة ولكن حتى الآن لم تُنشأ وهذا يرجع إلى مجموعة من المعوقات من بينها ما يلى :

1 ـ التخلف العلمى لمعظم الدول الإسلامية :

من أهم سمات عالم اليوم هو التقنية الحديثة الذى وصل إليه العديد من دول العالم ، ونصيب الدول الإسلامية من هذا التفوق ضئيل جداً إذا ما قيس بما عليه من سبقنا فى هذا المضمار ، والمسلمون أصبحوا مستهلكين لإنتاج هذا العالم وليس لهم فيه سوى كونهم سوقاً مفتوحة للعالم يستغل خيراتهم ويستنزف ثرواتهم .

إن الافتنان من الشعوب المستضعفة بالشعوب القوية يجعل هذه الأخيرة تتطبع بعادات أولئك ما دامت بعيدة عمن يأخذ بيدها ويجنبها أخطار الغير ويهديها سواء السبيل . ولو أن الشعوب المستضعفة أخذت بأسباب التقدم وفى أولها التفوق فى ميدان التقنية ، وتتعاون بعضها مع بعض ، وشكلت فيما بينها كتلة ثالثة لوَقَت نفسها ووَقَت الإنسانية شراً كبيراً وليس من مخرج من هذا الواقع المؤلم إلا بالعودة إلى تعاليم الإسلام وهديه بصدق التعاون المخلص والعمل على التقريب فيما بين هذه الدول وإزالة الخلاف المصطنع الذى يوقف حركة التقدم واكتساب الخبرات التى تتوافر عند بعضها دون بعضها الآخر .

إن البعد الإقتصادى ، وبخاصة السعى إلى إيجاد تعاون فى هذا المجال هو من العناصر الهامة التى يجب أن تكون فى مقدمة اهتمامات رؤساء الدول الإسلامية . وسرعة وضعها موضع

التنفيذ لرفع مستوى هذه الأمة فى جميع المجالات ، ولحفظ ثرواتها من الضياع ، والحيلولة دون وقوعها فى أيد أجنبية تزيد من قوتهم وتزيد من ضعفنا و تخاذلنا .

2ـ اختلاف النظم السياسية المطبقة فى الدول الإسلامية :

إن تعدد الدول الإسلامية واختلاف الأنظمة السياسية السائدة فى معظمها والتبعية للدول الأجنبية ، وحالات التردى التى وصلت إليها بعض العلاقات الثنائية ، وعدم الرضوخ لصوت الحق للفصل فيما بينهما عند الأزمات ، والاتفاق الكبير على التسليح ، واستعمال السلاح أحياناً فيما بينها وعدم احترام المعاهدات الجماعية والثنائية يعتبر هذا من أبرز العقبات السياسية أمام تحقيق التكامل والتنسيق الإقتصادى فيما بينها . . إن الأمة الإسلامية فى حاجة ملحة إلى التضامن والتشاور السياسى الذى يسمو على هذه الخلافات . . وزيادة التعاون المخلص وتحقيق مبدأ التكامل والتنسيق الإقتصادى فيما بين هذه الدول لاستغلال إمكاناتها فى مختلف مجالات الاستثمار ، وبامتصاص اليد العاملة المدربة ، والأموال الفائضة المجمدة والثروات المعطلة .

3 ـ اختلاف المذاهب الاقتصادية المطبقة فى الدول الإسلامية .

تتخبط الدول الإسلامية بين الإشتراكية وبين الرأسمالية وبين خليط منهما ، لا تطبق المنهج الاقتصادى الإسلامى ، كما تقع تلك الدول ضمن مجموعة الدول المتخلفة إقتصادياً ، ومن الدول المنتجة للموارد الأولية ولا تستفيد من إنتاجها مباشرة وتحتاج لأسواق خارجية ، فتعمد إلى بيعه للدول الصناعية وهذا يجعل الدول الإسلامية مغلوبة على أمرها وتابعة للدول المتقدمة التى تستغل خيراتها . .

ومثال ذلك دول منظمة أوبك .

وفى نفس الوقت فإن الدول الإسلامية عاجزةعن حماية إنتاجها من المواد الأولية . . ولم تستطع تأمين الأسواق الخارجية بشروطها هى بل على العكس بشروط الدول المستوردة . . ولا بد أن تجمع هذه الدول كلمتها وتتحد حتى تقف صفاً واحداً للدفاع عن كيانها وثرواتها . ولا بد أن تبتعد عن التفرقة لتحقيق تقدم اقتصادى ينمو على مدى الأزمان .

4 ـ وجود الأنانية وتفضيل التعامل مع غير المسلمين أحياناً :

هناك بعض الدول الإسلامية تعيش فى ظلال الأنانية والاعتماد على نفسها ، كما أن البعض يفضل التعامل مع الدول غير الإسلامية بدعوى الجودة والتقدم . . . .

وغير ذلك وهذا يقف حجر عثرة فى سبيل إنشاء السوق الإسلامية . ولا يعنى ذلك أن الدول الإسلامية تستطيع الاستغناء تماماً عن غيرها . . ولكن لا يجوز أن تكون دائماً دولاً إستهلاكية لإنتاج غيرها وتقتصر هى على ما يدخل عليها من ثمن الموارد التى تستخرجهما من أراضيها بمجهود غيرها .

حقيقة يجب أن نعلمها

إن العالم الإسلامى غنى بموارده البشرية والطبيعية والمنتجات الزراعية والحيوانية ومصادر الطاقة والمعادن الصلبة والسائلة واليورانيوم بما يمكنه من تحقيق التكامل الإقتصادى والإكتفاء الذاتى فى كثير من هذه الموارد ، ولابد وأن تكون الدول الإسلامية أولى بالرعاية والاهتمام والتعامل ولا يلجأ إلى الغير إلاّ عند الضرورة وهذا لن يتحقق إلا من خلال الأخوة الإسلامية التى ميز الله بها المسلمين ، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى : ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾ إن تطبيق هذا المبدأ الإسلامى يحقق للمسلمين العزة والقوة .

النتائج العامة للدراسة

لقد تناولنا فى هذه الدراسة مستقبل إقتصاد الدول الإسلامية فى ظل الإقتصاد العالمى الجديد وموجبات إنشاء السوق الإسلامية المشتركة .

ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة نذكر منها ما يلى :

أولا : يعتبر النظام الاقتصادى العالمى الجديد أحد روافد النظام العالمى الجديد ، والذى يهيمن عليه الدول الكبرى والغنية لترويج منتجاتها وتوسيع نطاق معاملاتها من نماذج الإستعمار (الاستغلال) .

ثانياً : يقوم النظام الإقتصادى العالمى الجديد على ثلاثة مؤسسات رئيسية هى :

- صندوق النقد الدولى (I M F)
- البنك الدولى للإنشاء والتعمير (I B R D) .
- اتفاقية الجات (GATT) والمنظمة العالمية للتجارة (WTO)

وتعمل جميعاً في إطار مخطط ، منظم لتحقيق مقاصد ذلك النظام .

ثالثاً : من أهم مقاصد إتفاقية الجات هى تحرير التجارة العالمية وفتح الأبواب بين الدول الموافقة على الإتفاقية وإلغاء الحواجز بينها بما يحقق التنمية الاقتصادية ، ولقد اتسع نطاق هذه الإتفاقية وأنشأت منظمة عالمية للتجارة تقوم بالإشراف على كل ما ورد باتفاقيات الجات ومن أهمها وحدة السوق العالمية والسيادة للأقوى والغنى وأطلق عليها اسم : المنظمة العالمية للتجارة W T O .

رابعاً : تعتبر المنظمة العالمية للتجارة إمتداد لاتفاقية الجات ومن أهم أغراضها تنفيذ إدارة وتشغيل بنود الجات وإدارة المناقشات بين أعضائها وتسوية الخلافات التى قد تنشأ بينهم وكذلك التعاون مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير فى وضع السياسة الاقتصادية العالمية .

خامساً : لقد انضمت معظم الدول الإسلامية إلى اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة حيث وقعوا عليها فى مراكش 1994 وسوف يترتب على ذلك العديد من الآثار السلبية منها ما يلى :

(1) إعادة النظر فى سياسة الدعم من حيث رفعه ، وهذا

يؤثر على الطبقة الفقيرة من القاعدة الشعبية ، حيث إن من شروطها أن لا يؤدى استخدام الدعم إلى ضرر بالمصالح التجارية للدول الأخرى الأعضاء المصدرة .

(2) فتح أسواق الدول الإسلامية أمام كافة منتجات الدول الأعضاء سواء أكانت سلعاً طيبة أو خبيثة ، ضرورية أو ترفيه ، . . . . وهذا بدوره يسبب تغيراً فى نمط الاستهلاك ويقلل من الإدخار والاستثمار ويقود إلى سلسلة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية على شعوب الأمة الإسلامية .

(3) سوف تؤدى المنافسة القوية غير المتكافئة بين المنتجات الصناعية للدول الصناعية المتقدمة والصناعة البدائية فى الدول الإسلامية النامية إلى تفوق الأولى بسبب التقدم التكنولوجى والخبرات المتراكمة لهذه الدول . . . وهذا بدوره سوف يحطم الصناعة فى الدول الإسلامية وتتحول تلك الدول إلى دولاً مستهلكة ومستوردة ، وهذا يقود إلى فقد العديد من فرص العمل أمام العمال فى الدول الإسلامية ولذلك فإن الأمر يتطلب استمرار تطبيق سياسة الحماية للصناعات المحلية فى الدول الإسلامية .

(4) سوف يؤدى تقليل الدعم للإنتاج الزراعى وبصفة خاصة السلع الضرورية إلى رفع الأسعار وهذا سوف يفتح الأسواق أمام المنتجات القادمة من الدول المتقدمة التى تصدر

إنتاجها إلى الدول الفقيرة .

(5) تمثل الجودة المشترطة والمواصفات القياسية فى المنتجات قيداً خطيراً أمام الدول النامية لتصدير منتجاتها إلى الدول المتقدمة وبذلك يكون المستفيد من الاتفاق الدول المتقدمة والخاسرة هى الدول النامية ، ويجب على رجال الأعمال الوطنية بذل الجهود لتحسين الجودة .

(6) لم تدخل الاتفاقية العمالة (أى حرية انتقال العمال مثل السلع والخدمات) وحيث إن الدول الإسلامية النامية تعتبر مصدراً للعنصر البشرى ، فإنه فى ضوء الاتفاقية سيكون أمامها معوقات من الدول المتقدمة بأن تنقل العمالة إليها فى حين أن الاستيراد منها يشغل العمالة لديها .

(7) سوف يتعرض إقتصاد تجارة الخدمات (مثل الاستشارات وخدمات البنوك وشركات التأمين والتخليص . . . .) فى الدول الإسلامية النامية إلى منافسة شديدة من الدول المتقدمة تكنولوجياً ، بالإضافة إلى تسرب البيانات والمعلومات من الدول الإسلامية النامية إلى الدول المتقدمة وهذا يسبب سلبيات كثيرة لا يظهر أثرها إلا بعد فترة زمنية ، حيث سوف يستعان بذلك فى التخطيط ورسم السياسات لمزيد من السيطرة الشاملة على مقدرات تلك الدول

النامية .

(8) سوف يؤدى تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة إلى تخفيض فى الحصيلة الجمركية وهذا بدوره يقود إلى عجز فى موازنة بعض الدول الإسلامية النامية . مما قد يلجؤها إلى فرض مزيد من الضرائب على الدخول والأموال مما يسبب إرهاقاً للطبقة الفقيرة منها .

(9) تمنع إتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة إنشاء اتفاقيات تجارية بين الدول العربية الإسلامية وهذا يعنى التبعية الدائمة للدول المتقدمة والغنية .

سادساً : هذه السلبيات تلقى مسئوليات ثقيلة على حكومات الدول الإسلامية ورجال الأعمال والمستهلك المسلم لمقابلة تلك التحديات السافرة ، ولا سيما بعد التوقيع على الاتفاقية وأصبحت واقعاً لا مناص منه . ومن هذه المسئوليات :

(1) تنمية الصادرات واستمرار الحماية للصناعة والخدمات المحلية وتستخدم فى ذلك العديد من الأدوات والوسائل منها تخقيض الضرائب ، وسعر الفائدة ، ومعالجة الفساد الإقتصادى والسياسى والإجتماعى الموجود فى بعض الدول الإسلامية سواء فى السوق المحلى أو السوق الخارجى، ومعالجة السلبيات التى سوف تنجم عن التوقيع على الاتفاقية ومنها : البطالة ورفع

الأسعار وعجز الموازنة وتسرب المعلومات .

(2) يجب على رجال الأعمال فى الدول الإسلامية التعاون والتكامل والتنسيق فيما بينهم لمواجهة المنافسة الخارجية وتحسين الجودة وتنمية المنتجات ذات التميز وتنمية قدرات العامل المسلم الإنسان وإزالة كافة المعوقات من أمامه للإنتاج والإبتكار والإبداع ، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إتحادات ونقابات قوية حرة بعيدة عن سيطرة الحكومات لتحقيق الحرية والعدل والكفاية .

(3) يجب على المستهلك فى الدول الإسلامية تفضيل المنتجات الوطنية لحماية وطنه من الآثار السلبية لهذه الاتفاقيات ، لأن ذلك يعتبر واجب وطنى ويجب أن تكون خيرات المسلمين للمسلمين .

سابعاً : توجب تحديات النظام الاقتصادى العالمى الجديد على الأمة الإسلامية إنشاء سوق بينهم لتحقيق التنمية الإقتصادية لشعوبها ولتحرير الإرادة السياسية ، وهذا يعتبر ضرورة شرعية وله أدلة قوية فى القرآن والسنة وإجماع الفقهاء ومن التطبيق فى صدر الدولة الإسلامية ، وفى هذا المقام نوضح الأمور الآتية :

(1) لقد قام رسول الله ـ ﷺ ـ بإنشاء السوق الإسلامية

للمسلمين فى المدينة فور بناء المسجد وسار على نهجه الخلفاء الراشدين والتابعين لهم من حكام المسلمين الذين التزموا بشرع الله .

(2) إن ترويج منتجات وخدمات أعداء المسلمين بدون ضرورة شرعية يعتبر خيانة لله ولرسوله وموالاة للأعداء الذين لن يهدأ لهم بال حتى يتموا السيطرة على مقدرات الأمة الإسلامية .

(3) يتوافر فى بلدان وأقطار الأمة الإسلامية كافة مقومات السوق المشتركة منها : المال والإنسان والموارد الطبيعية والأسواق وقبل هذا شرع الله ـ عز وجل ـ ، ووحدة العقيدة والمنهج والقبلة والدستور والسلوك . . . .

(4) لقد بذلت جهود طيبة فى سبيل إنشاء السوق العربية الإسلامية ولكن الأعداء يضعون العراقيل عند التنفيذ ، ولكن الأمر يتطلب مواصلة الإلتزام بالحق والصبر .

(5) يحتاج إقامة السوق الإسلامية إخلاص وصدق أولى الأمر واتحاد وسلامة القاعدة الشعبية الملتزمة بشرع الله وقيادة العلماء المخلصين العاملين لله ولرسوله وللوطن وهذا هو الأمل.

التوصيات العامة للدراسة

فى ضـوء مـا أسـفـرت عنه هذه الدراسـة من نتـائج ، تسـتنبط التوصيات الآتية :

أولاً : التأنى فى إصدار القرارات والسياسات الاقتصادية اللازمة لتطبيق بنود اتفاقية الجات المنظمة العالمية للتجارة لحين دراسة الآثار السلبية الناجمة عن ذلك ووضع المعالجات لها ولاسيما أثرها على الصناعة والمنتجات الزراعية وتجارة الخدمات والتى ربما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار والبطالة والخلل والفساد الاجتماعى والاقتصادى وضعف إدارة الأمة الإسلامية .

ثانياً : يجب على رجال الأعمال فى الدول الإسلامية الاتحاد والتعاون الصادق المخلص لمواجهة التحديات التى تواجههم من اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة وذلك من خلال تكوين الاتحادات والمحافظة على النقابات لتكون قوية حرة مقدامة فى طريق الإصلاح .

ثالثاً : يجب على المستهلك فى الدول الإسلامية أن يوقن بأن تشجيع المنتجات المصنعة فى تلك الدول ضرورة شرعية

وواجب ، وأن تشجيع منتجات وخدمات أعداء الأمة الإسلامية خيانة لله ولرسوله وللمسلمين .

رابعاً : إنّ إقامة السوق الإسلامية المشتركة هو أمل الأمة ومسئولية كل مسلم سواء أكان حاكماً أو محكوماً أو رئيساً أو مرءوساً وهو التحدى الحقيقى ليأخذ الإسلام مكانه لتحقيق الخير للبشرية ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال قوة العقيدة وقوة الإتحاد والتعاون ، والقوة المادية ، وصدق الله العظيم إذ يقول :

﴿ إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾

﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾

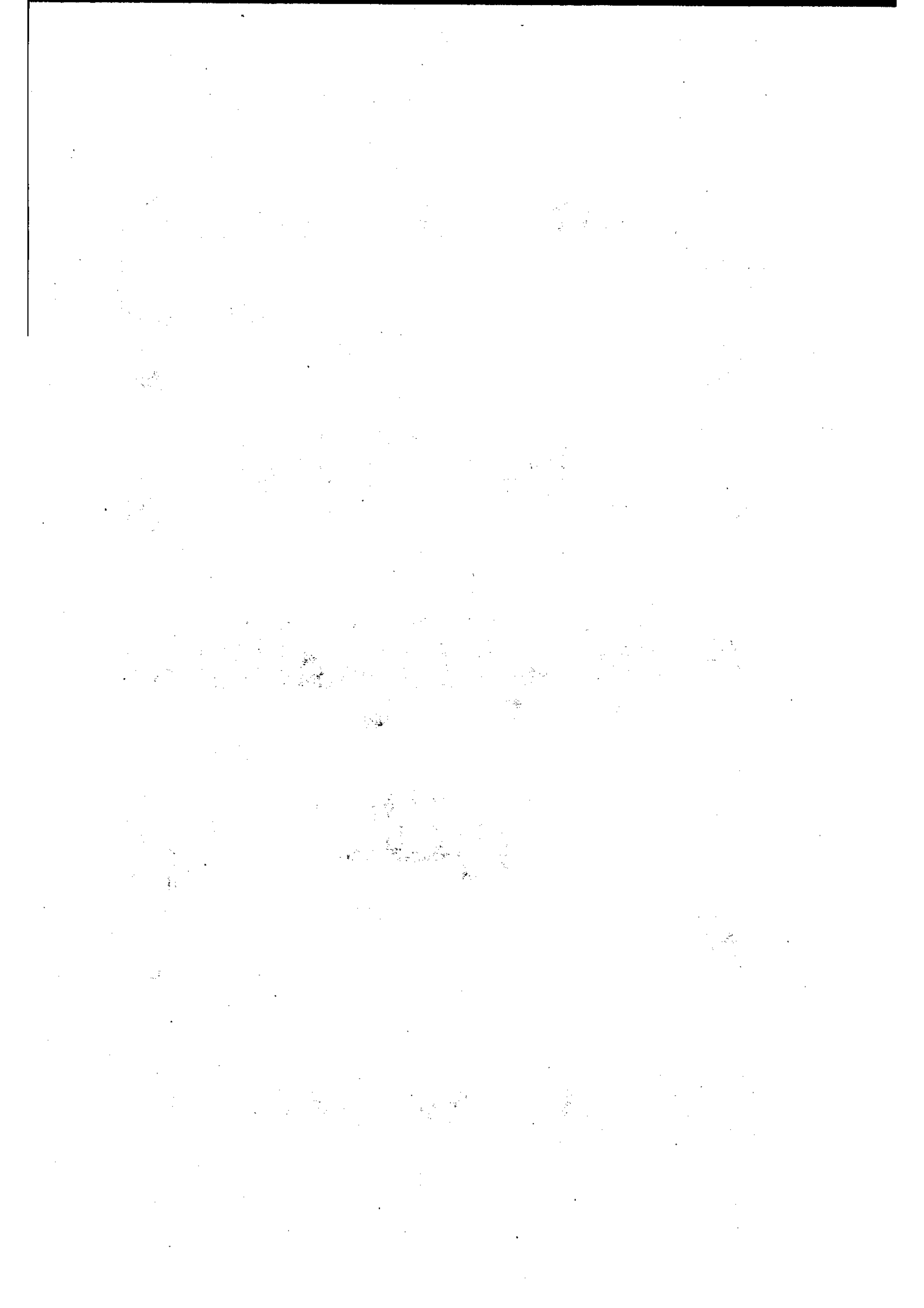
« صدق الله العظيم »

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .



الفصل الثالث

ماذا تصنع اتفاقية الجات بالفقراء؟



ماذا تصنع اتفاقية الجات بالفقراء ؟

والفقراء يتساءلون ؟ هل تخفف الجات من بؤسهم وشقائهم ؟

تمس اتفاقية الجات كل الناس : الحاكم والمحكومين ! ! رجال الأعمال والمستثمرين ! ! المنتجين والمستهلكين ! ! المصدرين والمستوردين ! ! وكذلك الأغنياء والفقراء والمساكين ! ! لأن شروطها المتفق عليها والموقع عليها فى إحدى بلاد المسلمين تصيب الناس فى أرزاقهم فمنهم من يغنم ومنهم من يغرم ، وكل يحاولون أن يغتنم منها ما يستطيع ، ويتجنب من سلبياتها ما يقدر عليه إن استطاع إلى ذلك سبيلا وذلك على حساب الآخر ، فهذه سوق حرة فيها الرابح وفيها الخاسر .

ومن الذين يتأثرون بنيران الأغنياء طائفة الفقراء والمساكين والبائسين والمحتاجين ، فهناك الدول الغنية صاحبة فكرة الجات وهناك الدول الفقيرة المنضمة إلى الجات ، وداخل الدول الفقيرة

أيضاً يوجد الأغنياء مثل رجال المال والأعمال كما يوجد الفقراء والمساكين وما أكثرهم .

ويتساءل الفقراء ! !

- هل ستخفض لهم اتفاقية الجات تكلفة الضروريات من الطعام والشراب مثل رغيف الخبز وكوب اللبن وقطعة الجبن . . ؟

(أثر الجات على المنتجات الزراعية)

- هل ستخفض لهم اتفاقية الجات أسعار الملابس الضرورية لستر عوراتهم ، أو تيسر لهم المسكن الشعبى لإيوائهم ؟

(أثر الجات على المنتجات الصناعية)

- هل ستخفض لهم اتفاقية الجات تكلفة التعليم والصحة والانتقال والصرف الصحى . . . . . ؟

(أثر الجات على الخدمات)

- هل ستوفر لهم اتفاقية الجات فرص العمل لأبنائهم ؟

(أثر الجات على العمالة)

هذه التساؤلات وغيرها كثير تحتاج من حكومات الدول الفقيرة وقفة حتى لا يكتوى الفقراء بنيران جات الأغنياء ،

وتدرس ما هو السبيل وكيف النجاة والخلاص .

وهذا ما سوف نتعرض له فى هذه المقالة .

اتفاقية الجات هى منتدى الأغنياء .

لقد صدق رسول الله ـ ﷺ ـ عندما قال : « إنما يشقى الفقراء بصنيع الأغنياء » حقا : يكاد يجمع أهل العلم والخبرة فى مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع بأن الدول الغنية هى صاحبة فكرة اتفاقية الجات لتزداد غنى مع غناها ولابد وأن يكون ذلك على حساب الدول الفقيرة ، ولا مناص أمام تلك الدول الفقيرة من أن تنضم إلى اتفاقية الجات طوعاً أو كرها فأصبحت واقعا لا مناص منه ، رضيت أو أبيت ، فمن دراسة تاريخ الجات نجدها نشأت سنة 1947 بين 23 دولة ليس من بينهم دولة واحدة فقيرة من دول العالم الثالث . ولم تفكر الدول الغنية عند وضع شروط هذه الاتفاقية أن تأخذ بيد الدول الفقيرة وتساعدها لكى تنمو . . . ولقد صدق من قال : « **إن اتفاقية الجات منتدى الأغنياء** » .

إن الغاية الأساسية من اتفاقية الجات هو التوفيق بين مصالح الدول الغنية المتقدمة . وإذا نظرنا إلى مكان الدول النامية الفقيرة من اتفاقية الجات نجدها فى الصيغة الآتية : « وإذ يدرك الأعضاء ما تدعو إليه الحاجة من بذل جهود إيجابية لتأمين حصول البلدان

النامية ـ لاسيما أقلها نمواً ـ على نصيب فى نمو التجارة الدولية يتمشى واحتياجات تنميتها اقتصاديا » ويفهم من تلك العبارة أنه يسمح لها بالقدر الكافى للتنمية وعليها أن تنافس الدول الغنية .

« ويرى أهل العلم فى اتفاقية الجات أن كل التعديلات التى تمت منذ 1947 وحتى 1994 فى صالح حل بعض المشاكل للدول المتقدمة » **(المستشار / طه أبو الخير)**

* ولا يظن أحد أن بعض الاستثناءات المعطاة للدول النامية هى استثناءات حقيقية بل شكلية مؤقتة لن تمكن الدول الفقيرة بأن تلحق بالدول الغنية بل تجعلها دائماً فى المؤخرة ، كما أن غياب الحرية الحقيقية فى الدول النامية تزيدها فقراً وتأخراً .

ومن مكاسب الدول الغنية من اتفاقية الجات على سبيل المثال

ـ احتكار أسواق الدول الفقيرة أمام منتجاتها والتى لا تجد منافسة تذكر فهذا مثل استسلام الضعيف للفارس القوى ويخضع لشروطه وهذا سوف يحقق للدول الغنية أرباحاً طائلة .

ـ لا شك وأن الدول المتقدمة الغنية تنسق دائما فيما بينها لتوزيع الغنائم فى ظل الاتفاقيات بينهم ، ولن تنال الدول الفقيرة من الجات إلا الالتزام والتبعية .

ومن خسائر الدول الفقيرة من اتفاقية الجات على سبيل المثال :

ـ صعوبة مقاومة منافسة المنتجات المصنعة فى الدول الغنية لاختلاف مستوى الجودة والتكنولوجيا وتراكم الخبرات وهذا ربما يقضى على الصناعة الناشئة فى الدول الفقيرة ، وتصبح أسواقها متاعا خصبا للدول الغنية وهذا يسبب بطالة فوق البطالة فى الدول الفقيرة النامية .

ـ سوف يؤدى ارتفاع المنتجات الزراعية المستوردة من الدول الغنية إلى زيادة العجز فى ميزان مدفوعات الدول الفقيرة ولاسيما فى حصيلة الضرائب والرسوم وهذا بدون شك سوف يحدث خللا فى مواردها ، وربما تضطر هذه الدول إلى فرض مزيد من الضرائب .

ـ لا تستطيع الدول الفقيرة منافسة الدول الغنية فى مجال الملكية الفكرية والخدمات المختلفة مثل خدمات المصارف والتأمين والنقل والاتصالات ، وهذا يثبط من همم بحوث التطور والتقدم فى الدول الفقيرة وتكون مجالا خصبا لتجارب الدول الغنية .

ـ ناهيك عن الخسائر فى القيم الإيمانية والأخلاقية بسبب فتح الأبواب أمام الفساد الوارد من الدول الغنية تحت غطاء

التطور والتقدم والتحضر . . . . . . وحتمية الالتزام بشروط الجات .

اتفاقية الجات وتكلفة التنمية فى الدول الفقيرة

* من أهم مقاصد حكومات الدول الفقيرة تحقيق التنمية لرفع مستوى دخول الطبقات الفقيرة ، ولتوفر لهم الحاجات الأصلية من الطعام والملبس والمسكن وخدمات العلم والصحة والانتقال والاتصال ، ويقول أهل الاختصاص فى الاقتصاد أن فاتورة التنمية ستكون باهظة فى ظل اتفاقية الجات وذلك بسبب ارتفاع أسعار الخامات والأجور والخدمات المختلفة وهذا بدوره يسبب آثارا سلبية على مستوى التنمية .

* ومن ناحية أخرى أن حرية التجارة وتخفيض أسعار الرسوم الجمركية سوف يقلل من حصيلة الدولة المالية والتى كانت توجه جزءا منها إلى التنمية ، وربما تقوم الدولة بسد العجز المحتمل حدوثه عن طريق فرض مزيد من الضرائب وهذا يسبب إرهاقا للطبقة الفقيرة داخل الدولة الفقيرة .

* وهناك نقطة جديرة بالاهتمام أن الدول الفقيرة تمتلك الموارد الطبيعية والعنصر البشرى ، فسوف تصدر تلك الموارد إلى الدول المتقدمة الصناعية بسعر بسيط بعد خفض الرسوم عليها وهذا يحقق تنمية للدول الصناعية ودعماً للمستهلك بها

يعيق التنمية فى الدول الفقيرة ، كما أن هناك قيودا كثيرة على انتقال العمالة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية وربما ترد عمالة فنية من الدول المتقدمة لتعمل فى الدول الفقيرة وهذا يسبب بطالة وتأخراً .

وخلاصة القول أن اتفاقية الجات سوف تضخم من تكاليف التنمية فى الدول النامية وتعطى دعما للدول المتقدمة لكى تزداد غنىً .

اتفاقية الجات وطعام الفقراء

يحتاج الفقير إلى الطعام الذى يقيم أوده ومن أهم أصنافه الدقيق والزيت والسمن واللبن . . . .

ومعظم هذه الأصناف يقع تحت بنود المنتجات الزراعية ، ولقد تبين من الإحصائيات أن الدول الفقيرة أو المتخلفة تعتمد على الدول الغنية فى استيراد أكثر من ثلثى تلك المنتجات ، وفى ظل اتفاقية الجات سوف ترتفع أسعارها وهذا يرجع إلى :

ـ رفع الدعم وهذا سوف يؤدى إلى ارتفاع فى الأسعار ، فقد ورد بالاتفاقية : تخفيض الدعم الداخلى بنسبة 20٪ من قيمة الدعم بالنسبة للدول المتقدمة وبنسبة 13.3 ٪ من قيمة الدعم بالنسبة للدول النامية الفقيرة .

تخفيض دعم التصدير بنسبة 36٪ من قيمة الدعم للدول المتقدمة وبنسبة 24٪ من قيمة الدعم بالنسبة للدول النامية الفقيرة .

ولقد أوضح المهندس / **سعد هجرس** نائب وزير الزراعة الأسبق ما يلى :

- سوف يؤدى التخلص من حماية الزراعة فى الدول المتقدمة إلى انخفاض المعروض من السلع الزراعية وهذا يؤدى إلى ارتفاع سعرها فى الأسواق العالمية .

- يتوقع ارتفاع أسعار الألبان والسكر واللحوم بدرجة أكبر .

- يتوقع ارتفاع أسعار القمح .

وتأسيساً على ذلك سوف يضار الفقير من الارتفاع فى أسعار طعامه بسبب اتفاقية الجات وهذا يجعل حياته أكثر ضنكا وبؤسا ، أما الغنى (سواء كان على مستوى الدول أو الأفراد) فسوف يستفيد على حساب الفقير .

اتفاقية الجات و ملابس الفقراء

يحتاج الفقير إلى الملبس الشعبى الذى يستر عورته ، ويقيه من البرد شتاء ومن الحر صيفاً ، وتقوم معظم الحكومات بدعم

هذا النوع من الملابس رأفة ورحمة بالفقراء .

وفى ظل اتفاقية الجات سوف يُرفع هذا الدعم ، تتحول المصانع إلى إنتاج الملابس الفخمة لأغراض التصدير وهذا بدوره يسبب سلسلة من المضاعفات تؤدى إلى ارتفاع أسعار الملابس الشعبية ، ولاسيما بعد ارتفاع أسعار خاماتها .

ومن ناحية أخرى سوف تؤدى حرية التجارة فى مجال الملابس إلى محاكاة الأجانب وهذا يحدث تغيراً فى النمط الاستهلاكى لأولاد الفقراء مما يسبب لآبائهم إرهاقاً فى الدخول بالإضافة إلى ما يعرف عن الأذواق الأجنبية من عرى وخلاعة بالنسبة للنساء والرجال .

اتفاقية الجات و مساكن الفقراء

من ضروريات الحياة المأوى الذى يتوفر فيه الضروريات مثل المياه والإنارة والصرف الصحى . . . . ونحو ذلك .

وسوف ترتفع أسعار هذه الأشياء بسبب اتفاقية الجات ، وهذا أمر لا جدال فيه ، لأن حرية التجارة وصعوبة المنافسة أمام الدول الصناعية المتقدمة ، سيجعل من أمر الفقير عسراً فى الحصول على المسكن ، فإذا كان الفقراء الآن يسكنون القبور والعشش وعلى ضفاف الأنهار والقنوات وفى المناطق العشوائية ، فماذا سوف يكون عليه الحال بعد اتفاقية الجات ،

سيكون اتجاه رجال الأعمال من المقاولين إلى تشييد العمارات والقصور والفلل ولن يتجهوا نحو بناء الأكواخ للفقراء ، كما أن الدولة وفقا لسياسة الخصخصة وبيع شركات الإسكان والتعمير سوف تتوقف عن بناء المساكن الشعبية وترفع الدعم المباشر وغير المباشر للمساكن الشعبية .

اتفاقية الجات وعلاج الفقراء

يحتاج الفرد إلى الدواء وإلى العلاج ، ويدخل هذا الدواء فى دائرة الملكية الفكرية والمحمية لمدة 20 عاما طبقا لاتفاقية الجات ، ومعظم الأدوية تعتمد على خامات دوائية عالية النقاوة تنتجها شركات عالمية ببراءات اختراع ولها حق الملكية ، أى سيكون هناك احتكار فى بعض الأدوية .

ويرى أهل الاختصاص فى صناعة الدواء : أن أسعار الخامات الدوائية فى ارتفاع مستمر وهذا بدوره يؤدى إلى ارتفاع كبير فى أسعار الدواء سواء المستوردة أو المصنعة محليا وهذا بدوره يؤثر على الفقير المريض الذى لا يجد ثمن رغيف الخبز فما بالك بتكلفة تذكرة العلاج له ولزوجته ولأولاده ، كما أن تكلفة دخول المستشفى سوف تتضاعف بعد رفع دعم الدواء والمستشفيات الاقتصادية .

أضف إلى ذلك أن التقدم التكنولوجى فى صناعة الدواء

بالدول الغنية سوف يؤدى إلى منافسة شديدة بالنسبة للصناعة المحلية ما يؤثر على صناعة الدواء الشعبى فى الدول الفقيرة ، كما يحدث فى كل المنتجات الصناعية .

اتفاقية الجات وتشغيل أبناء الفقراء

أكبر نسبة من البطالة فى الدول الفقيرة النامية تقع فى أبناء الفقراء لأن الغنى بماله واتصالاته يستطيع أن يدبر عملا لأبنائه وهى حقيقة واقعة لا جدال فيها ، ومما لاشك فيه نجد أن اتفاقية الجات سوف تزيد من نسبة البطالة فى الدول النامية لأسباب منا :

- المنافسة الشديدة للصناعة الوطنية .
- المنافسة الشديدة للخدمات المحلية .
- حماية الملكية الفكرية .
- القيود على انتقال العمالة إلى الدول المتقدمة .
- انخفاض مستوى التأهيل العلمى والعملى للعمالة فى الدول الفقيرة .
- أسباب أخرى .

إن ارتفاع نسبة البطالة فى وسط الطبقة سوف يتولد منه

انتشار الكفر والفساد الأخلاقى والاجتماعى ، ويصيب المجتمع بأمراض الانحراف الخلقى والسياسى والدينى . فالبطالة أشر شر على وجه الأرض .

كيف يمكن النجاة من نيران الجات ؟ « ففروا إلى الله »

لكل شيء إيجابيات وسلبيات وأضرار ومنافع ، وعندما سئل عن الخمر قال الله عز وجل : ﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا** ﴾ [البقرة : 219]

وهذا من آيات الله عز وجل . فلا أحد ينكر أن لاتفاقية الجات منافع ولكن أضرارها أكثر من نفعها ، بل أقول : إن نيرانها تلهب الفقراء والمساكين ، فكيف النجاة ؟

الفرار إلى الله عز وجل وتطبيق شريعته هو النجاة ، وليس هذا من قبيل المتاجرة بالدين أو إثارة عواطف المسلمين ، بل على العكس أن الواقع العملى الموضوعى يؤكد لنا ، ودليل ذلك ما يلى :

أولا : العمل فى الإسلام فريضة وواجب وشرف وقيمة : ﴿ **وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ** ﴾ [التوبة : 105] ويقول الرسول ـ ﷺ ـ : « **طلب الحلال فريضة بعد الفريضة** » فهل أدينا العمل المنتج النافع المفيد للإنسان وللوطن

وللأمة الإسلامية حتى ننتج ونصدر ولا نكون عالة على الدول الغنية بل ننافسها .

ثانياً : إتقان العمل وتحسين المنتج من أساسيات خلق العامل فى الإسلام ، ويقول الرسول ـ ﷺ ـ : « **إن الله يحب من أحدكم إذا عمل عملا أن يتقنه** » فهل أتقن العامل المسلم عمله وحسن أداءه وطور إنتاجه وابتكر وأبدع حتى تكون له الريادة والتقدم ومنافسة العامل الأجنبى ، ويحقق له الأمان من البطالة .

ثالثا : كفالة الحرية الحقيقية للإنسان فى إطار الضوابط الشرعية ، أن اليد التى ترتعش لا تنتج والمال الخائف لا يستقر ورجل الأعمال المكبد بالأغلال لاينمو ولا يتطور ، فإذا كان الإسلام كفل لكل إنسان حرية العقيدة ، فمن باب أولى أن يكفل له حرية الرأى والعمل . . . إن المعتقلات والتهديدات لأصحاب الرأى لا تحقق النمو والنهوض ، فأقوى سلاح لحماية الناس جميعا من نيران الجات هو الحرية لكى نعمل ونستثمر وننتج ونصدر وننمو .

رابعا : الولاء والانتماء والحب للوطن وللإسلام أساس الخير ، ولن يتحقق ذلك إلا من المؤمن المتدين الذى يعى قول الله تبارك وتعالى : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة : 2] وقوله ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ [التوبة : 71]

وقوله عز وجل : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات : 10]
وقوله : ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾

[الأنبياء : 92]

هل التناحر والعداء والكراهية والحقد بين المسلمين وبين العرب يحقق التقدم والتنمية والنصر على الأعداء ؟ لن يتحقق الخير إلا عن طريق الإسلام الذى دعانا إلى الحب والسلام والمودة والتعاون على البر والتقوى وهذا أساس السوق الإسلامية المشتركة .

خامسا : التقوى والإيمان والتصالح مع الله والاستغفار يزيد من الخيرات ، والدليل قول الله عز وجل : ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [سورة الأعراف : 96]

مما يؤسف له إصابة الأمة الإسلامية بالأمراض التى لم تكن فى أسلافنا وصدقت علينا نبوءة سيدنا محمد ـ ﷺ ـ فى حديثه الشريف : عن ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال « **يا معشر المهاجرين . . خصال خمس إن ابتليتم بهن ونزلن بكم أعوذ بالله أن تدركوهن : لم تظهر الفاحشة فى قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الأوجاع التى لم تكن فى أسلافهم . ولم ينقصوا المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة**

المؤنة وجور السلطان . ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا . ولا نقضوا عهد الله ولا عهد رسوله إلا سلط عليهم عدو من غيرهم فيأخذ بعض ما فى أيديهم . وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله إلاّ جعل بأسهم بينهم» « صدق رسول الله »

فعندما نقض المسلمون وحكامهم العهد مع الله بتطبيق شريعته والعهد مع رسوله بالبعد عن سنته سلط الله عليهم أعداءهم ليأخذوا ثرواتهم ، وهذا هو واقع جات الأغنياء .

نداء إلى المسلمين

لقد بات واضحاً أن الدول الغنية المتقدمة سواء أكانت صليبية أو يهودية أو ملحدة اتفقت جميعاً على ترك الحروب العسكرية بينهم ، كما اتفقت على قسمة أموال الدول النامية ومعظمها من الدول الإسلامية لتضمن التبعية الكاملة لها فى كل شيء وتمسك بيدها سلاح التجويع .

ويعتبر النظام الاقتصادى العالمى الجديد (بمؤسساته الثلاثة) والذى تسيطر عليه الدول الغنية أقوى دليل على ذلك ، فهل تستطيع الدول النامية أن تؤثر فى قرارات صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى للإنشاء والتعمير أو المنظمة العالمية للتجارة ؟ الإجابة : لا . .

ألم يأن للحكومات الإسلامية أن تتحد وترجع إلى الإسلام وتؤسس السوق الإسلامية القائمة على التعاون والتضامن والتكافل .

ونـنتـهـز هذه المنافسـة لنوجـه نداء إلى المسلمين حكامـا ومحكومين :

إلى الإسلام : أيها الحائرون فى بيداء الحياة ، التائهون فى ظلام الليل البهيم .

إلى الإسلام : أيها الراغبون فى علاج المجتمع من أمراضه وآلامه وإنقاذه من بؤسه وشقائه .

إلى الإسلام : أيها الواقفون على باب الإصلاح لا تدرون أى طرقه تسلكون ولا فى أى سبله تسيرون .

إلى الإسلام : يا من اختلطت عليهم الوسائل واضطربت فى قلوبهم الغايات فلم يجدوا الهدف ولم يتخيروا الوسيلة .

إلى الإسلام : أيها المحترقون بنيران التجارب الفاشلة التى أرشدكم إليها فكر حائر وعقل صغير قاصر .

إلى الإسلام : الهادى المشرق المستنير الذى يحمل رحمة السماء إلى الأرض .

إلى الإسلام : أيها العاملون المخلصون .

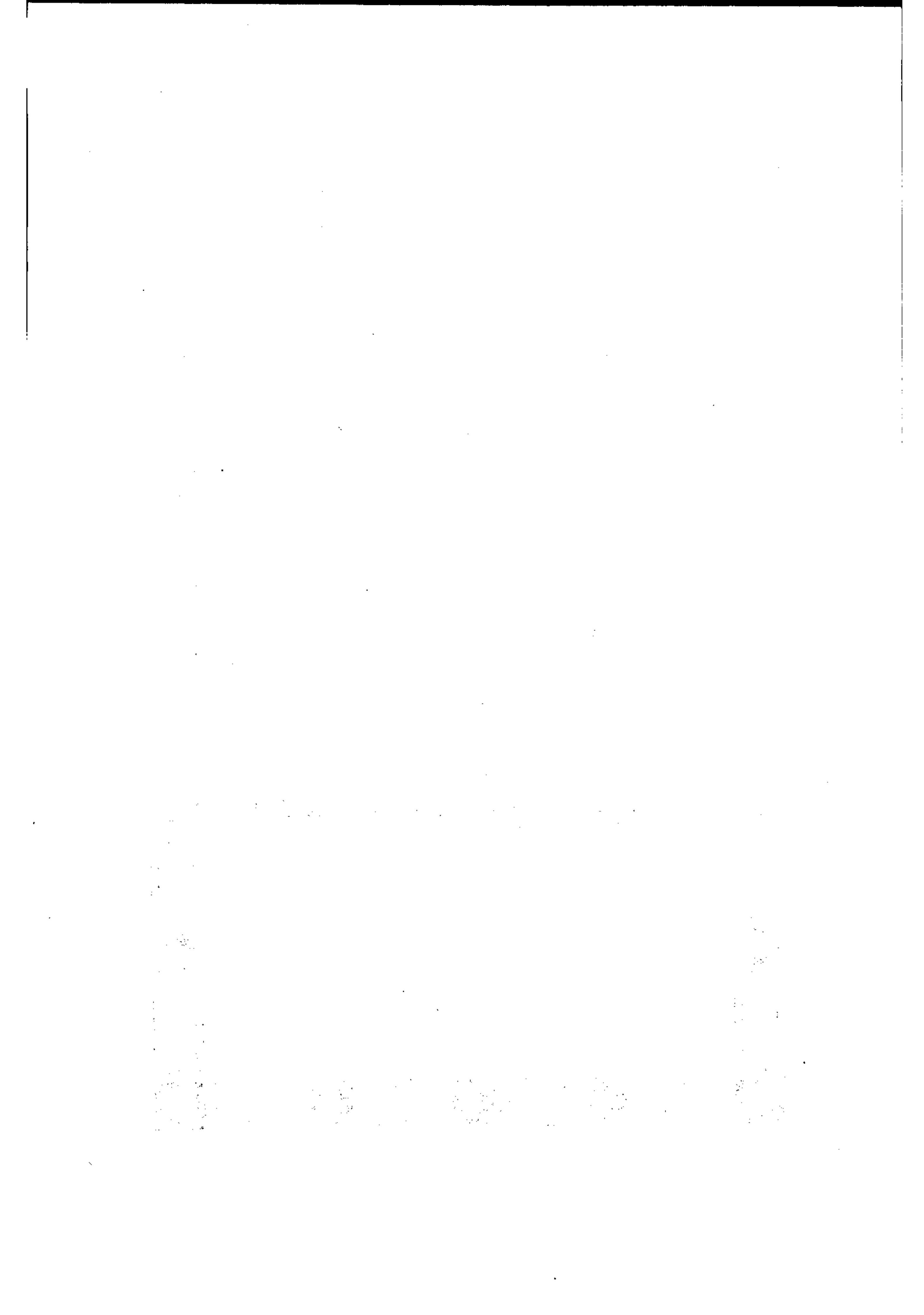
إلى هؤلاء نوجه النداء القرآني : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ (١٥) يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [المائدة : 15، 16]

« صدق الله العظيم »



الفصل الرابع

المنهج الإسلامى لمواجهة مخاطر اتفاقية الجات



المنهج الإسلامى لمواجهة مخاطر اتفاقية الجات

اتفاقية الجات واقع يجب أن نتعامل معه :

أصبحت اتفاقية الجات واقعاً لا مناص منه ، وقدر من قدر الله عز وجل ، ولذلك لا يجب أن نتوقف وننتظر حتى يجنى الغير ثمارها إن كان لها من ثمار ونفقد كل شىء أو نبتلى بسلبيتها ، بل يجب أن نأخذ بالأسباب لمواجهة سلبياتها بالموضوعية ، ونستفيد من إيجابياتها حتى لا نكون فى نهاية الركب ونخسر كل شىء ، ثم نبكى أو نتباكى .

إنه أصبح يقينا أن اتفاقية الجات تمس جميع الناس : الراعى والرعية ، رجل الأعمال والعمال ، الممول والمستثمر ، المنتج والمستهلك ، المصدر والمستورد التاجر والصانع ، المهنى والحرفى ، والغنى والفقير ، فهل يستعد كل من هؤلاء للمواجهة حتى يغنم أكثر من أن يغرم ، ويكسب أكثر مما يخسر ، ويأخذ أكثر مما يعطى .

إن الجات بالمفهوم الاقتصادى سوق مفتوحة ، فيها الرابح وفيها الخاسر والمستفيد منها هو القوى ، بمفهوم القَوى فى

العمل المبدع ، والقَوىُّ فى الجودة ، والقَوىُّ فى التسويق ، والقَوىُّ فى المنافسة والصمود .

يجب شحذ الهمم والتشمير على السواعد والاستيقاظ من النوم لأن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة ، وإن المنافس لن ينتظرنا ، بل يحاول أن يكون فى القيادة دائماً ليغنم ويكسب ، فيجب على الدول النامية (المتخلفة) الفقيرة ألا تنتظر من الدول الغنية الصدقات (الإعانات والهبات المشروطة بشروط الدنية من القيم) ولتعلم أن اتفاقية الجات هى منتدى الأغنياء ، ووسيلة من الوسائل الظالمة للسيطرة على مقدرات الفقراء ، فما هى مكاسب تلك الدول الغنّية ، وما هى خسائر الدول الفقيرة ، وهذا ما سوف نتناوله فى الصفحات التالية ، وبيان كيف تتصدى الدول الفقيرة لمخاطر الجات .

مكاسب الدول الغنية من الجات :

تتمثل المبادئ الجميلة المنظر التى تقوم عليها اتفاقية الجات فى الآتى : -

*** تحرير التجارة وسهولة الوصول إلى الأسواق .**

*** رفع القيود على الاستيراد والتصدير .**

*** منع الضرائب والرسوم الجمركية ونحوها أو تخفيضها إلى أدنى مستوى .**

*** تشجيع انتقال الأموال والسلع والخدمات لتحقيق التنمية .**

* تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية دون تفضيل عضو على عضو .

* الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحسين الجودة .

تحرير حماية حقوق الملكية الفردية .

ويستفيد من هذه المبادئ الدول القوية الغنية صاحبة فكرة الجات ، وهذا ما أكدته أحد الدراسات الاقتصادية العالمية من أن المستفيد من هذه المبادئ الدول الغنية على حساب الدول النامية الفقيرة ، فقد نشرت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التابعة للأمم المتحدة إحصائية توضح أرباح الدول الغنية من الجات ورد بها ما يلى : -

* تقدر أرباح المجموعة الأوربية

61 مليار دولار سنوياً .

* تقدر أرباح الولايات المتحدة الأمريكية

36 مليار دولار سنوياً .

* تقدر أرباح اليابان

27 مليار دولار سنوياً .

* تقدر أرباح الصين

37 مليار دولار سنوياً .

وبصفة عامة تقدر إجمالى مكاسب الدول الغنية بين 200ـ300 مليار دولار سنوياً اعتباراً من سنة 2002 .

وهذه الأرقام تثير سؤالاً يستحق الدراسة الموضوعية : ما هى مكاسب أو خسائر الدول الفقيرة من اتفاقية الجات ، هذا ما سوف نتعرض له بإيجاب فى الصفحات التالية : ـ

إيجابيات وسلبيات الجات بالنسبة للدول الفقيرة :

يرى فريق من الاقتصاديين أن من إيجابيات الجات بالنسبة للدول الفقيرة النامية أنها تحفزها على العمل والإنتاج وتحسين الجودة ، وفتح أسواق جديدة ، والاستفادة من التقدم التكنولوجى فى الدول المتقدمة .

وهذا الرأى سليم ، لو استطاعت الدول الفقيرة المنافسة مع الدول الغنية ، أو كان لديها الإمكانيات البشرية والمادية لكى تطور الجودة لتدخل سوق المنافسة . . . إن واقع الدول الفقيرة يؤكد أنها مغلولة بقيود الديون الخارجية وفوائدها ومريضة بكل الأمراض الاقتصادية مثل الفساد ، والفقر والجهل ، وهروب العقول المفكرة وانخفاض مستوى الديمقراطية وسلب حرية العامل وخوف صاحب المال .

لقد خلصت المناقشات فى مؤتمر عقد فى مركز صالح عبدالله كامل بجامعة الأزهر سنة 1995 م عن الجات ونحوها ، إلى أن هناك سلبيات يجب الاستعداد لمواجهتها :

من هذه السلبيات ما يلى :

* كساد فى الصناعة الوطنية الشابة بسبب عدم استطاعتها منافسة الصناعة فى الدول المتقدمة من حيث التكنولوجيا والجودة والسعر .

* ارتفاع فى أسعار المواد الغذائية بنسب تتراوح بين 25 ـ35 ٪ بسبب رفع الدعم وإطلاق الحرية للاستيرادوالتصدير .

* ارتفاع نسبة البطالة بسبب الكساد المتوقع فى النشاط الصناعى واستقدام التكنولوجيا المتقدمة التى لا تستوعب عدداً كبيراً من العمال .

* سوف تقود الحرية الفكرية المطلقة إلى انتشار السلع والخدمات والثقافات التى تتعارض مع القيم الإيمانية والأخلاقية للأديان السماوية ، وانتشار الفساد الاجتماعى والتحلل الأخلاقى .

* انخفاض فى حصيلة الدولة من الجمارك والضرائب بسبب تخفيضها أو إلغائها ، وهذا بدوره يسبب عجزاً فى الميزانية ، وربما يقوم إلى الاقتراض بفوائد أو فرض ضرائب مباشرة جديدة .

* صعوبة المنافسة فى تجارة الخدمات أو فى الملكية مع الدول المتقدمة .

* لا تشمل اتفاقية الجات حرية انتقال العمالة إلى الدول المتقدمة للعمل بها لمعالجة مشكلة البطالة .

وهذه السلبيات وغيرها تفرض سؤالاً : كيف نواجه مخاطر اتفاقية الجات ، وكيف نعد لها من القوة من المنظور الإسلامى .

المنهج الإسلامى لمواجهة تحديات الجات :

لا تحرم الشريعة الإسلامية التعامل مع غير المسلمين ، كما أنها تنادى بحرية المعاملات وعدم فرض الرسوم والضرائب الظالمة لأنها من المكوس المحرمة ، ويقوم الاقتصاد الإسلامى على حرية المعاملات فى ظل سوق حرة خالية من الاحتكار والغش والغرر والجهالة والتدليس والمقامرة والربا والبيوع المحرمة والتعامل فى الخبائث ، وكان رسول الله ـ ﷺ ـ أول من أسس سوقاً للمسلمين فى المدينة وقال ـ ﷺ ـ : « **هذه سوقكم لا تتجحروا فيها ولا يفرض عليها خراج** » (ابن قتيبة)

كما فرض الإسلام على العمل وأمر بتحسين الجودة والأخذ بأساليب العلم الحديثة والمنافسة الحرة فى ضوء أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية ، فقال رسول الله ـ ﷺ ـ : «**طلب الحلال فريضة بعد الفريضة** » (رواه الطبرانى)

وتأسيساً على ذلك ، فإن اتفاقية الجات لا بأس من الترحيب بها إذا كانت خالية من الاحتكار والاستغلال والتسلط ووضع القيود والامتيازات لفئة على حساب فئة كما أنها جائزة إسلامياً إذا كانت قائمة على مبدأ التعاون على البر والتقوى ، ولكن الواقع العملى كما سبق أن أوضحنا أنها قائمة على تعاون

الدول الغنية على حساب الدول الفقيرة ، وهذا يتعارض مع شريعة الإسلام

وحيث ـ كما سبق أن أوضحنا ـ إن هذه الاتفاقية أصبحت واقعاً ، فما هو دورنا لمواجهة تحدياتها ومخاطرها ؟ وهذا ما سوف نوضحه فى الصفحات التالية موضحاً دور كل من الفرد ورجال الأعمال والدولة .

دور الفرد المسلم تجاه تحديات الجات :

إن الفرد المسلم هو أساس المجتمع والدولة التى تطبق شريعة الإسلام وهو الذى يعد العدة لمواجهة التحديات ، ولقد أمره الله بذلك بقوله : ﴿ **وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ** ﴾ [سورة الأنفال : 60]

ويمكن لهذا الفرد الإعداد لهذا التحدى على النحو التالى :

* العمل المخلص الصادق باعتبار أن العمل فى الإسلام فريضة وواجب وشرف وقيمة وعزة وكرامة ، وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى ﴿ **وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ** ﴾ [التوبة : 105]

ولقد أكد رسول الله ـ ﷺ ـ على فريضة العمل فقال : « **طلب الحلال فريضة بعد الفريضة** » **(رواه الطبرانى)** ومن ثم يجب على كل يد عاملة أن تعمل وتنتج الإنتاج الطيب النافع للإنسان وللوطن وللأمة الإسلامية ، حتى تستطيع أن تنافس

وتصدر ، ولا تكون عالة على الدول الغنية .

* اتفاق العمل وتحسين الإنتاج وتطويره إلى الأفضل ، حتى ننافس به إنتاج الغير ، ولقد أكد الله عز وجل على ذلك فقرن العمل دائما بالإحسان ، فقال تعالى : ﴿ **إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا** ﴾ [الكهف : 30]

ولقد أوضح لنا الرسول - ﷺ - مكانة من يتقن العمل عند الله ، فقال : « **إن الله يحب من أحدكم إذا عمل عملاً أن يتقنه** » (رواه البيهقى) هل يستشعر العامل المسلم بحب الله إذا ما أتقن العمل وطور الإنتاج وحسنه وأبدع واخترع وابتكر حتى يكون فى الريادة والقيادة ، ولا يخشى منافسة الغير له .

* الولاء لله والانتماء والحب للوطن ، وتفضيل الإنتاج الوطنى على إنتاج الغير ولاسيما من هم أعداء لله وللوطن ، وأن يكون متعاونا مع جميع المواطنين الشرفاء الأعزاء المخلصين الصادقين مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى : ﴿ **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ** ﴾ [المائدة : 2] .

وقوله عز وجل : ﴿ **وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ** ﴾ [التوبة : 71] .

لن يتحقق الخير للأمة العربية والإسلامية ولن نستطيع مواجهة تحديات الجات إلا من خلال التعاون القائم على السلام والمودة والحب وهذا أمضى سلاح نواجه به تحديات الجات .

* المحافظة على الأرزاق التى قدرها الله عز وجل للأمة

العربية والإسلامية بدون إسراف أو تبذير أو تبديد ، لأن هذ موضع مساءلة أمام الله عز وجل ، مصداقا لقوله : ﴿ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل : 93] ، وقول الرسول - ﷺ - : «**كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته**» (رواه البخارى)

فهل يعى كل فرد مسلم مسئوليته عن أدوات ومستلزمات العمل والإنتاج ويحافظ عليها كأنها ماله الخاص ويسأل عنها يوم القيامة . . بهذا نستطيع مواجهة الجات .

دور رجال الأعمال المسلمين فى مواجهة تحديات الجات .

لا تقل مسئولية رجل الأعمال المسلم تجاه تحديات الجات عن مسئولية الفرد العامل . . . ، فنعم المال الصالح فى يد الرجل الصالح ، ومن خلال تعاونه مع العامل يمكن تحقيق القوة الاقتصادية للأمة الإسلامية لمواجهة الجات .

ويمكن الأخذ بالأسباب ومنها :

* الاهتمام بتوفير مستلزمات العمل والإنتاج للعامل حتى يستطيع منافسة السلع والخدمات الأجنبية ، وأن يدخل أساليب التقنية الحديثة لأن الإسلام يحث على ذلك فقد ورد فى الأثر «**اطلبوا العلم ولو فى الصين**» - ولم يكن فى ذلك الوقت علوم شرعية فى الصين بل كانت هناك تكنولوجيا ، ولقد استفاد عمر ابن الخطاب من علوم الفرس فى مجال تطوير دواوين بيت المال .

* توجيه الاستثمارات إلى إنتاج الضروريات والحاجيات

اللازمة للوطن لتحقيق الأمن والاستقرار ، ولا يوجهها إلى إنتاج الكماليات والترفيات فى حالة وجود نقص واضح فى الضروريات والحاجيات ، وهذا وفقاً لما قرره فقهاء الأمة الإسلامية ، ومن ناحية أخرى تفضيل التعامل مع رجال الأعمال المواطنين فهم أولى بالرعاية ولا يلجأ إلى غيرهم إلا عند الضرورة ، والتي تقاس بقدرها ودليل ذلك قول الله ـ عز وجل ـ : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [سورة الحجرات : 9] وقول الرسول ـ ﷺ ـ : « **مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو ، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى** [أخرجة البخارى ومسلم] .

* التعاون بين الكيانات الصغيرة وتكوين مؤسسات اقتصادية كبيرة تستطيع منافسة الشركات العالمية العملاقة ، لأن الكيانات الصغيرة (منشأة فردية ـ شركة أشخاص) لا تقوى على الصمود والمنافسة ، كما يقول رجال التنظيم والإدارة والاقتصاد أن الإنتاج بحجم كبير يؤدى إلى انخفاض التكلفة وتحسين الجودة ، وهذا التعاون له دليل من قول الله تبارك وتعالى : ﴿ **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ** ﴾ [المائدة : 2] .

دور الدولة فى مواجهة تحديات الجات :

يقع على ولى الأمر المسئولية الكبرى تجاه تحديات ، الجات ولاسيما فى معالجة السلبيات التى لا يستطيع الأفراد أو رجال الأعمال التصدى لها ، فالحكومة راعية ومسئولة عن رعيتها أمام الله عز وجل .

وتستطيع الحكومة أن تتخذ من السياسات والقرارات مما يخفف من الآثار السلبية للجات من ذلك على سبيل المثال ما يلى :

* التدرج فى تطبيق شروط اتفاقية الجات ، ولاسيما سياسة دعم الفقراء والتصدير .

* منع دخول المنتجات والسلع والخدمات الخبيثة التى فيها مساس بقيم ومثل وخلق المواطن ، وتتعارض مع الرسالات السماوية .

* تنمية الصادرات واستمرار الحماية للصناعة والخدمات الوطنية وتستخدم فى ذلك الأساليب والأدوات المناسبة مثل الرسوم الجمركية والإعفاء من الضرائب الباهظة .

* معالجة الفساد الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى يعرقل العمل والإنتاج وتوفير الحرية للعامل لكى ينتج ويبدع وتوفير الحماية لرأس المال لكى ينطلق إلى الاستثمار فى المجالات المشروعة الطيبة .

* التشجيع على إنشاء الكيانات الاقتصادية الكبيرة حتى تستطيع منافسة الشركات العالمية العملاقة ، وتكون على مستوى المنافسة القوية معها ، وهناك سبل كثيرة من التشجيع منها الإعفاءات من الضرائب والرسوم الحكومية .

* اتخاذ الخطوات الجادة الموضوعية نحو التعاون مع الدول العربية والإسلامية نحو إنشاء السوق العربية والإسلامية

المشتركة واستكمال مسيرة الدول الإسلامية الثمانية ، إن إنشاء هذه السوق القوة الكبيرة لمواجهة تحديات الجات .

إذا قام الفرد المسلم بمسئولياته تجاه تحديات الجات وإذا قام رجال الأعمال بمسئولياتهم تجاه تحديات الجات وإذا قام ولى الأمر بمسئولياته تجاه تحديات الجات

وتعاون الفرد ورجل الأعمال والمجتمع وولى الأمر فى إطار مبادئ الإسلام السمحة نستطيع أن تحول سلبيات الجات إلى إيجابيات ويعم الخير على الجميع ويتحقق أمل الأمة العربية والإسلامية وهو إنشاء السوق العربية الإسلامية المشتركة تطبيقاً لقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وتعاونوا على الْبِرِّ والتَّقْوى ﴾
[المائدة : 2]

وقول : ﴿وأعدُّوا لَهُم مَّا اسْتطعْتُم مّن قُوَّةٍ ومن رِّباط الْخيْلِ ترهبون بِهِ عدوَّ اللَّه وعدوَّكُم ﴾ [الأنفال : 60]

وإذا طبقنا شريعة الإسلام فلا نخشى بخسا ولا هضما ويأتى الرزق من كل مكان ، وعداً من الله الذى قال : ﴿ولو أَنَّ أهل القرى آمنوا واتَّقوا لفتحنا عليهم بركاتٍ من السَّماء والأَرض ﴾
[الأعراف : 96]

صدق الله العظيم

« والله يقول الحق وهو يهدى السبيل »

أهم مراجع البحث

أولاً : مراجع عن اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة

1 ـ د . أحمد محروس محرم « اتفاقية الجات : استراتيجية للمواجهة والتحدى » ، من مطبوعات المكتب الاستشارى لنظم الجودة ، القاهرة 1994 .

2 ـ د . إبراهيم نوار « اتفاقية الجات : استراتيجية للمواجهة والتحدى » نفس المصدر السابق .

3 ـ د . صلاح عبد الكريم « اتفاقية الجات » ، مجلة المهندسين العدد 455 ، يناير 1994

4 ـ عبد الوارث سعيد « أمتنا والنظام العالمى الجديد » من مطبوعات أمة برس للإعلان والنشر ، القاهرة 1993 .

5 ـ سيد عبد القادر السيد « جات 1994 » ، المضمون ومنهاج التوظيف لحماية الصناعة الوطنية فى مصر والدول النامية » مكتبات الأهرام 1993 .

6 ـ نقابة المهندسين « ندوة التحديات الجات » ، مجلة المهندسين ، العدد 460 ، يونيه 1994 .

7ـ مجلة الاقتصاد الإسلامى « اتفاقية الجات : حوت يبتلع الدول النامية » تحقيق : العدد 155 ، إبريل 1994 .

ثانياً : مراجع عن الاقتصاد الإسلامى والسوق الإسلامية

8ـ د . إسماعيل شلبى « التكامل الإقتصادى بين الدول الإسلامية ، من مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، 1980 .

9ـ د . حسين حسين شحاتة « مشكلتا الجوع والخوف وكيف عالجهما الإسلام . دار الوفاء للطباعة والنشر 1988 .

10 ـ د . حسين حسين شحاتة « المنهج الإسلامى للإصلاح الاقتصادى » مكتبة التقوى ، مدينة نصر ، 1982 .

11 ـ د . حسين حسين شحاتة « المنهج الإسلامى للأمن والتنمية » ، نفس المصدر السابق .

12 ـ د . عبد الحميد الغزالى « سنة التغيير والحل الإسلامى » ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة 1992هـ.

13 ـ د . سمير أبو الفتوح « السوق الإسلامية المشتركة تجسيد لآمال التخلص من التخلف » ، مجلة الاقتصاد الإسلامى، العدد 156 ، مايو 1994 .

14 ـ د . محمد عبد المنعم عفر « السياسات الاقتصادية

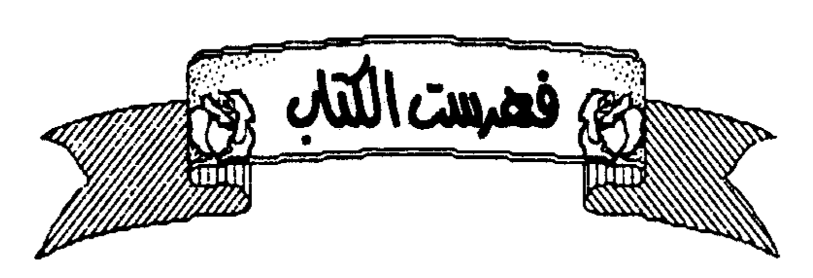
والشرعية وحل الأزمات وتحقيق التقدم » ، من مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية 1987 م .

15 ـ د . محمود بايللى « السوق الإسلامية المشتركة » مطبعة المدينة ـ الرياض .

16 ـ مركز صالح عبد الله كامل ، جامعة الأزهر ، « ندوة نحو إقامة سوق إسلامية مشتركة » القاهرة ، مايو 1991 .

17 ـ د . يوسف إبراهيم يوسف « استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية فى الإسلام » ، من مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، 1981 م .

* * * *


فهرست الكتاب

●●●